

## زيارة السيد محافظ البنك المركزي العراقي الى النجف الاشرف

أكد الدكتور سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي العراقي إن مديونية العراق وصلت إلى ما يقارب الـ ١٤٠ مليار دولار ضمنها ديون دول الخليج العربي.

وأوضح الشبيبي وجود " مفاوضات شاقة وطويلة مع صندوق النقد الدولي ونادي باريس توصلنا إلى إطفاء أو إلغاء ما يقارب الـ ٨٠% منها ولم يتبقى لما سوى ديون دول الخليج العربي ."

جاء ذلك خلال تصريحات صحفية أدلى بها على هامش زيارته إلى محافظة النجف الأشرف قادته إلى زيارة المراجع العظام ( دام ظلهم الوارف) كما زار مكتب السيد بحر العلوم والتقى السيد إبراهيم بحر العلوم.

وفي رده على سؤال حول طلب الحكومة العراقية ووزارة المالية استعمال الخزين النقدي العراقي لمواجهة النقص الميزانية قال الدكتور الشبيبي نحن رفضنا هذا المقترح لان الخزين الموجود هو ملك الشعب وليس ملك للحكومة ."

محافظ البنك المركزي العراقي أكد ان " العراق سيشهد تطورا في قطاعه المصرفي فلدينا قوانين جديدة في طريقها إلى السن منها قانون المصارف غيرها من القوانين التي ستدعم تطوير هذا القطاع ."

وأضاف: " لدينا طموحات كبيرة وجدية للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي وخفض معدلات التضخم ، مشيرا " كان لدينا برامج كثيرة خاصة مع صندوق النقد الدولي ونادي باريس حيث استطعنا حسم جزء كبير من ديون العراق التي بلغت ١٤٠ مليار دولار ضمنها ديون دول الخليج لكننا دخلنا مفاوضات شاقة وطويل تمكنا خلالها من التوصل إلى إلغاء ما يقارب الـ ٨٠% من هذه الديون وهذا لا يشمل ديون دول الخليج ."

مشددا بقوله " لدينا اليوم مفاوضات أخرى قد تكون طويلة ولكنها جدية مع دول الخليج وبية دول العالم وهذه المفاوضات تسير بايجابية ولكنها صعبة او طويلة المشوار."

وتابع ان " هذه المفاوضات أدت إلى تقليل الدفع من ميزانيات المدفوعات العراق الذي لو بقيت الديون على حالها لبقى العراق يدفع ما يقارب ٥ مليارات دولار سنويا ولكنه انخفض الدفع إلى مليار دولار فقط ."

من جهته أشار الدكتور إبراهيم بحر العلوم للمركز الإعلامي للبلاغ أن: " الواقع المصرفي العراقي لازال متخلفا رغم وجود خطوات جادة من قبل وزارة المالية والبنك المركزي العراقي في لتطوير هذا المجال من خلال زيادة عدد المصارف الأهلية أو إعطاء إجازات أخرى للمصارف الأجنبية ولكن نؤكد أن الحركة المصرفية التي نحن بحاجة إليها لازالت متاجرة فهي بحاجة ماسة إلى العملية الاستثمارية وهناك خطوات ينبغي على الحكومة والبنك المركزي اتخاذها لتحسين هذا الواقع الهام للبلد ."